كان بحال يفوت الكفو باستطلاع رأيه وهذا اقرب الى الفقه لانه لا نظر
في بقاء ولاية جديد قال واذا اجتمع في المجنونة ابوها وابنها فالولي
كاحدهما ابنها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ابوها لانه اوفر شفقة
من الابن ولهما ان الابن هو المقدم في العصوبة وهذه الولاية مبنية عليها
ولا معتبر بزيادة الشفقة كالام مع بعض العصبات **فصل**
في الكفاءة قال الكفاءة في النكاح معتبرة قال عليه السلم لا يزوج النساء
الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولان انتظام المصالح بين المتكافئين
عادة لان الشريفة تأبى ان تكون مستفرشة للخسيس فلا بد من اعتبارها
بخلاف جانبها لان الزوج مستفرش فلا تغيظه دناة الفراش واذا زوجت
المرأة نفسها من غير كفو طلا وليا ان يفرقوا بينهما دفعا للضرر العار عن انفسهم
ثم الكفاءة تعتبر في النسب لانه يقع به التفاخر فقريش بعضهم اكفاء لبعض والعرب
بعضهم اكفاء لبعض والاصل فيه قوله عليه السلم قريش بعضهم اكفاء لبعض
بطن ببطن والعرب بعضهم اكفاء لبعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض
رجل برجل ولا تعتبر التفاضل فيما بين قريش لما رونيا وعن محمد الا ان يكون
نسبا مشهورا كاهل بيت الخلافة كانه قال تعظيما للخلافة وتمكينا للفتنة
وبنو باهلة ليسوا باكفاء لبعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة واما
الموالي فمن كان له ابوان في الاسلام فصاعدا فهو من الاكفاء نعني لمن له اب في
ومن اسلم بنفسه او له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان في
الاسلام لان تمام النسب بالاب والجد وابو يوسف الحق الواحد بالشيء كما
هو مذهبه في التعريف ومن اسلم بنفسه لا يكون كفوا لمن له اب واحد
في الاسلام لان التفاخر فيما بين الموالي بالاسلام والكفاءة في الحرية نظيرها في
الاسلام في جميع ما ذكرنا لان الرق اثر الكفر وفيه معنى الذل فيعتبر في حكم الكفاءة
ويعتبر الصفا في الديانة اي التدين وهذا قول ابي حنيفة واي يوسف هو الصحيح

لانه من اعلى المفاخر والمراد تغير يفسق الزوج فوق ما تعير بضعة نسيبه وقال محمد لا
تعتبر لانه من امور الاخرة فلا تبنى احكام الدنيا عليه الا اذا كان يضيع ويسخر منه
او يخرج الى السوق سكران ويلعب به الصبيان لانه مستخف به وتعتبر في المال
وهو ان يكون ما لكا للمهر والنفقة وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا
يملكهما او يملك احدهما لا يكون كفوا لان المهر بدل البضع فلا بد من ايفائه والنفقة
قوام الازدواج ودوامه والمراد بالمهر قدر ما تعارفوا تعجيله لان ما وراءه مؤجل
عرفا وعن ابي يوسف انه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر لانه تجري المسامحة
في المهر وبعد المرء قادرا عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الحال فمعتبرة في قول
ابي حنيفة ومحمد حتى ان الفاسقة في اليسار لا تكافيها الفاذر على المهر والنفقة لان
الناس يتفاخرون بالغنى ويتعيرون بالفقر وقال ابو يوسف لا تعتبر لانه لا ثبات
له اذ المال غاد ورائح وتعتبر في الصنائع وهذا على حسنة واي عليه
وعن ابي حنيفة في ذلك روايتان وعن ابي يوسف انه لا تعتبر الا ان تفحش كالحجام
والحايك والدباغ وجه الاعتبار ان الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعيرون
بدنائتها وجه القول الاخر ان الحرفة ليست بلازم ويمكن التحول من الخسيسة
الى النفيسة منها قال واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فللاولياء
الاعتراض عليها عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها وقالا ليس
لهم ذلك وهذا الوضع انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في
النكاح بغير الولي وقد رجع ذلك وهذه شهادة صادقة عليه لهما ان ما زاد على
العشرة حتمها ومن اسقط حقه لا يعترض عليه كما بعد التسمية وعلى حسنة
ان للاولياء ان يفرقوا بعد الدخول والمهور يتعيرون بنقصانها فاشبهت الكفاءة بخلاف
الاصل قبل التسمية لانه لا تعير به قال واذا زوج الاب ابنه الصغير
ونقص من مهرها او ابنه الصغير وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليهما ولا
يجوز ذلك لغير الاب والجد وهذا عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز الحط والزيادة

في الابراء

Copyright Reserved Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)